تسويات ضعيفة

على نحو غير متوقع، تشهد الأزمات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط تحركات وتفاعلات باتجاه تسويات سياسية، وذلك بعد سنوات من اشتداد الصراع ، حاولت خلاله دول المنطقة حسم الأزمات والمواجهات فيها بالقوة المسلحة بعد نفاد الصبر وتعذُّر الحلول السلمية.

حدث ذلك في اليمن عبر عاصفة الحزم والتحالف السعودي العربي، وفي سوريا بالتدخل الروسي لدعم نظام الحكم في دمشق ؛ والعراق بواسطة التحالف الدولي الذي وجه ضربات جوية لمواقع تنظيم الدولة الإسلامية المزعومة (داعش).

ولم يختلف الأمر كثيراً في ليبيا، حيث تصاعدت حدة المواجهة بين الميليشيات والفصائل المسلحة، التي يدعي كل منها امتلاك الشرعية، سواء الثورية أو الدستورية، في ظل فراغ سياسي وأمني كبير ، أتاح بدوره ظهورٍ بؤر يتمركز فيها الإسلاميون والجهاديون مما زاد الموقف تعقيدا، وفتح باب الصراع المسلح على مصراعيه.

إلا أن ثمة عامل أساس يدفع إلى وصف مشاريع التسويات المطروحة بالقصور؛ ذلك أن الدول والأطراف، المفترض انخراطها في تلك التسويات، يخوض بعضها التفاوض مرغماً، نتيجة اختلال موازين القوى على الأرض في غير مصلحتها، الأمر الذي يجعل تكلفة عدم قبول التفاوض عالية، خاصة مع عدم وجود مؤشرات على إمكانية تصحيح الاختلال في ميزان القوة، أو تحسين الوضع الميداني؛ فيكون الخيار الأفضل نسبيا هو إعلان قبول التسوية السياسية مبدئيا، ثم محاولة التحايل على استحقاقات تلك التسويات غير المرضية، سواء بوضع شروط تعجيزية، أو المناورة في المسائل الإجرائية، مثل تشكيل الوفود، وترتيب أولويات الأجندة

التفاوضية، بل وأيضاً المرجعيات التي تستند إليها أفكار التسوية المطروحة.

وقد شهدت أزمات المنطقة، دون استثناء، ذلك النمط من التعامل مع الحلول السياسية بشكل اضطراري. ففي اليمن، نجحت عاصفة الحزم والتحالف السعودي العربي في منع اكتمال سيطرة الحوثيين على الدولة، وتثبيت أمر واقع جديد تنفيذا لأجندات إيرانية كان هدفها إنشاء حزب حوثي شيعي في اليمن على غرار حزب الله في لبنان ليكون شوكة في خاصرة المملكة العربية السعودية ؛ وتحت ضغط العمليات العسكرية، والمستجدات الإقليمية، قبل الحوثيون تدشين مسار تفاوضي يوصل إلى تسوية سياسية، وهو المسار الذي كانوا يرفضونه من قبل، وكانت لهم تجارب سابقة في التحايل عليه، وتحديدا تلك المناورات السياسية التي قاموا بها في أثناء جولات الحوار الوطني قبل عامين، ثم رفضهم تنفيذ ما انتهى إليه الحوار، والاستيلاء بالقوة على المدن الرئيسة في اليمن ، وفرض السيطرة على مؤسسات الدولة وعلى المنوال نفسه جاء الانخراط في المسار السياسي مجددا، اضطرارا وليس طوعا، فيما بدا قبولا مرحليا لاستهلاك الوقت، بينما المواجهات على الأرض مستمرة، على أمل تغيير موازين القوة بشكل يغير النتائج المتوقعة من التفاوض، أو يغني عن المسار السياسي أساسا، ويفرض على الأرض واقعا لا مجال للتفاوض حوله.

وفي سوريا، قلب التدخل العسكري الروسي دفة العمليات العسكرية الجارية، بشكل كبير، لمصلحة القوات الحكومية، بعد أن كانت تعرضت لانتكاسات متتالية لمصلحة قوات تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ، وبدرجة أقل فصائل المعارضة المسلحة ؛فغيَّر التدخل الروسي العسكري المباشر المعطيات الأساسية لأي مسار سياسي محتمل؛ واستغلت موسكو ذلك في فرض مسار سياسي

مختلف نسبياً عن ذلك المعلق منذ قبل ثلاثة أعوام، وعرف باسم تفاهمات جنيف.

ورغم أن المسار الجديد لا يقدم الحد الأدنى من متطلبات تسوية سياسية ناجحة، وقابلة للاستمرار، فإن المأزق العسكري والسياسي الذي تواجهه المعارضة السورية دفعها إلى قبول الانضمام إلى ذلك المسار؛ ووجدت المعارضة نفسها مضطرة لرفع سقف التنازلات تدريجيا ؛ وأصبح الحل السياسي المطروح عليها ليس مرحلة انتقالية، يتم في بدايتها أو حتى خلالها تغيير نظام الحكم، وإنما مرحلة انتقالية في ظل وجود النظام الحالي وبقيادته؛ فتؤول طموحات السوريين في التغيير إلي استبدال بعض الشخصيات في مؤسسات الدولة بأخرى، وليس تغيير آليات، أو أسس النظام السياسي، أو تحريره من سيطرة النظام القائم ولاسيما بعد الاتفاق الأمريكي الروسي التركي الذي بموجبه أصبح الحل السياسي أمرا مستحيلا .

الوضع في ليبيا يختلف في التفاصيل فقط، فالانقسام هناك وصل إلى حد الازدواج المؤسسي، وتنازع الشرعية بين المؤتمر الوطني والبرلمان، قبل أن تنتهي فترة عمل كل منهما، فأضيف الفراغ المؤسسي إلى الفراغ الأمني، وتعدد مراكز القوة المسلحة ؛ وأمام عدم قدرة أي من الأطراف المتصارعة على فرض السيطرة، أو إنزال هزيمة كاملة بالقوى الأخرى، نجحت جهود المبعوث الأممي (برناردينو ليون)، وبعده (مارتن كوبلر) في إيجاد صيغة اتفاق لا يلبي مطالب أي من الأطراف جميعا فراحت كلها تعلن قبوله، بينما يسعى بعضها إلى تعديله، وبعضها الآخر إلى تعطيله.

ومن اللافت أنه في الحالتين السورية والليبية، ركزت العملية التفاوضية على تشكيل حكومة جديدة، تسمى في سوريا حكومة انتقالية، وفي ليبيا حكومة توافق؛ وفي كلتيهما، يبتعد المسار السياسي تدريجيا عن فكرته الأساسية، وهي وقف الصراع

المسلح، وتحقيق مطالب الشعب دون مزيد من الدماء؛ والصورة في اليمن أكثر وضوحا، حيث المسار السياسي متعثر، بينما المواجهات المسلحة لم تصل بعد إلى حد إجبار الطرفين أو أحدهما على التعامل بجدية مع تسوية سلمية.

هكذا، كل مشاريع التسوية المطروحة بالمنطقة تحمل داخلها أسباب فشلها، لذا تعاني كل منها معضلات متنوعة، وتواجه عثراتٍ متراكبة، تحول ليس فقط دون نجاحها، بل دون انطلاقها أساسا بشكل سليم؛ فالهدف النهائي من المفاوضات غير متفق عليه بين الأطراف، بل ليس واضحا ؛ وكل ما يتلو ذلك من مراحل وإجراءات يظل محل خلاف بالضرورة.